

العمير أكد أن مشاريع الجزر ستكون ضمن خطط التنمية المقبلة

# 3,7 مليارات دينار تكلفة المشاريع القائمة والمزمع تنفيذها في «الأشغال»

يتم تنفيذها والإشراف عليها ومتابعتها من قبل الشباب الكويتي.

من جانبها، قالت وكيلة وزارة الأشغال م. عواطف الغنيم إن الوزارة حرصت على افتتاح المعرض ضمن الاحتفالات في الأعياد الوطنية لإبراز دور الوزارة ودور قطاع المشاريع الإنشائية، مبينة أن القطاع يضم 67 مشروعاً في المراحل المختلفة.

وأشارت إلى أن الوزارة رفعت الميزانية التقديرية للسنة المالية المقبلة وهناك تنسيق مع وزارة المالية لاعتمادها.

ولفتت إلى أن الوزارة طرحت مناقصة مشروع مستشفى الشرطة التي سيتم إغلاقها في بداية مارس المقبل، لافتة إلى أن الوزارة ارتقت نظراً لحدودية الشركات التي تم تأهيلها للمشروع، وأن تؤول شركات محلية، ومن المتوقع أن يطرح المشروع إبريل المقبل.



(أحمد علي)

ولا شك أن الكويت بلد خير وتحضن الجميع. وأعرب العمير عن فخره بما يقوم به قطاع المشاريع الإنشائية من أعمال إنجاز وتنفيذ حملة من المشاريع لختلاف جهات الدولة التي

من ضمن خطط التنمية المقبلة. وعن الموظفين الذين قضوا أكثر من 30 عاماً قال العمير قال الوزارة ستحتفظ بكل من تحتاجه من العمالة الوطنية أو الوافدة، مضيفاً

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وهي الآن في طور الإعداد وطور أخذ كل الاحتياطات لإنشاء مشاريع على هذه الجزر التي ستكون



د. علي العمير وم. عواطف الغنيم خلال افتتاح المعرض

المباني والزراعات والمحميات وغيرها من الأعمال المتعلقة بتلك المزارع. وعن الجزر ومدى إمكانية استثمارها سياحياً قال العمير أنها من المشاريع الاستراتيجية التي عرضها

إلى أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بشأن المزارع التي تتعارض مع مشروع السكك الحديدية والمترو بهدف تسهيل إجراءات المشروع، مشيراً إلى أن التعويض الذي سيدفع سيضم

فرج ناصر

أكد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير أن الوزارة تعمل على تنفيذ العديد من المشاريع الجبارة بمبالغ مالية ضخمة، معلناً عن تجاوز قيمة المشاريع القائمة والمزمع تنفيذها ثلاثة مليارات وسبع مائة مليون دينار.

وقال العمير خلال معرض ومؤتمر قطاع الإنشاءات بالوزارة أن الكويت تستحق هذه المشاريع وأن كانت قيمتها مرتفعة، لافتاً إلى أن كثيراً من هذه المشاريع رأت النور وتم تجاوز مراحل كبيرة منها كمشروع مستشفى جابر الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه ما يقارب 86٪ وكذلك مبنى وزارة التربية الذي سيتم الانتهاء منه نهاية العام الحالي.

وأكد العمير حرصه على متابعة القسائم الزراعية لضمان تأدية الدور والعمل الذي وزعت من أجله، لافتاً

## أعلن تخصيص قنوات تواصل للتعامل مع مراجعي الإدارة

### هيئة القوى العاملة تضع حدًا لـ «ثغرات» تحويل العمالة

تحويلها وهي 5 حالات منهم المدرسون المرتبطون بعقود عمل مع المدارس الخاصة أثناء العام الدراسي، وعدم مضي 3 سنوات للعمالة لدى صاحب عمل ولم يثبت وقوع مخالفة منه، وتمسك صاحب العمل باستمرارية العامل في العمل لديه، بالإضافة إلى العمالة المسجلة على عقود حكومية، والعامل المخالف لأحكام قانون العمل. وأكد أن هذا التعميم وضع حداً لكل الثغرات التي كانت تحصل سابقاً أثناء بحث الشكاوى العمالية الخاصة بالتحويل ويعطي كل ذي حق حقه.

من قبل صاحب العمل دون تحفظ مع مراعاة استيفاء شرط المدة. بالإضافة إلى الحالات الواردة في مواد قانون العمل، لاسيما 48 و50 وأخيراً العامل الذي أمضى 3 سنوات لدى صاحب العمل مع مراعاة منح العامل صاحب العمل فترة الإنذار القانونية في حال كان عقد العمل غير محدد المدة، وحال ثبوت أن العقد محدد المدة يجب مراعاة إنهاء مدة العقد وتقديم كتاب لصاحب العمل برغبة العامل في عدم تجديد العقد.

وأضاف الظفيري أن التعميم حدد أيضاً الحالات التي لا توافق الإدارة على

بشأن إجراءات الموافقة على تحويل العمالة من خلال الشكاوى العمالية، وهي أولاً: ثبوت مخالفة صاحب العمل أحكام قانون العمل رقم 2010/6 بشأن العمل في القطاع الأهلي. وثانياً: في حال وجود منع سفر من صاحب العمل ضد العامل وفي حال ثبت أن علاقة العامل بصاحب العمل قائمة على عقد شراكة وليست بعلاقة عمل إلى جانب إنهاء خدمات العامل من قبل صاحب العمل دون أي مخالفة من المخصوص عليها بالمادة 41 من قانون العمل والخاصة بحقوق العمالة وفي حال تقديم العامل استقالته وقبولها

بشري شعبان

كشف مدير إدارة علاقات العمل في الهيئة العامة للقوى العاملة د.مدلول الظفيري عن قيام الإدارة بتخصيص خط مباشر عبر الواتساب، إضافة إلى حساب خاص على «تويتر» وبريد إلكتروني للتواصل مع الجمهور لتلقي الشكاوى والرد على الاستفسارات على مدار الساعة.

من جهة أخرى، وفي تصريح خاص لـ «الأنباء» أكد الظفيري أن عجلة الإصلاح في الإدارة انطلقت عبر العمل كفريق عمل واحد يكمل بعضه بعضاً، كما شفا عن إصدار تعميم إداري

## تعيين مدير للمركز الطبي في «الرعاية الاجتماعية» قريباً

أشار في تصريح صحفي على هامش الفعالية أن لدينا 13 عيادة للخدمات الصحية لكبار السن موزعة في كافة المحافظات، حيث تعمل العيادات في فترات صباحية ومسائية لتقديم خدماتها للمسنين، مضيفاً أن العمل جارٍ على وضع سياسة شاملة للزيارات المنزلية حسب توفر الإمكانيات. ولفت إلى أن الصحة تسمى لإفتتاح عيادات جديدة لخدمة المسنين ورعايتهم وسيتم افتتاح 17 عيادة جديدة موزعة على كافة المحافظات خلال العام الحالي بحيث تستل نسبة إنجازها 80٪.

خاصة أن هذه الفئة تحظى بمكانة متميزة وتحتل مرتبة رفيعة بفضل القيم الأخلاقية والإنسانية التي تحكم ترابط الأفراد في المجتمع. من جهته أكد رئيس الخدمات الصحية لكبار السن في منطقة حولي الصحية د.براهيم الحمادي أن عدد كبار السن الكويتيين بلغ حسب إحصائية الوزارة لشهر يونيو 2015 نحو 47 ألف مسن حيث تحتل محافظة العاصمة العدد الأكبر تليها محافظة حولي ومن ثم محافظة الأحمد، مبيناً أن أعداد المراجعين للعيادات يومية يتراوح بين 25-35 مراجعاً مسناً.

عنوان «هم قدوة الأجيال فلنسددهم»، أن الوزارة تعمل على التجهيز لنقل إدارة التأهيل المهني إلى هيئة المعاقين خلال مدة 4 أشهر، نافذة وجود تدوير عام في قطاع الرعاية، وأما التدوير جزئي وبسيط للمصلحة العامة، مؤكدة على أهمية المتلقي والمعلومات قدمت للموظفين العاملين مع المسنين لاسيما تلك التي تحدثت عن بر الوالدين. بدوره أكد مدير إدارة رعاية المسنين سعد الخزاز حرص الكويت ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية على تطوير الخدمات المقدمة لكبار السن من المواطنين

بشري شعبان

قالت الوكيلة المساعدة لقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون د.فاطمة الملا أن الوزارة ستعمل على تعيين مدير جديد للمركز الطبي في قطاع شؤون الرعاية الاجتماعية وسيكون هذا المدير من داخل القطاع، نافذة شعور منصب مراقب المركز، وما حصل أنه تم إجراء تعديل بين مراقب المركز الطبي ومراقب الأحداث. وأضافت الملا على هامش المتلقي الذي نظمت إدارة رعاية المسنين ممثلة عن قسم الخدمة المتنقلة بالإحمدي امس تحت

## خلال دورة تدريبية بالتعاون بين منظمة العمل الدولية وهيئة القوى و«التخطيط» تعزيز قدرات موظفي مركز إيواء العمالة وفق معايير دولية



(محمد هاشم)

عبدالله المطوط وإيمان عريقات ومحمد الزرقاني مع خريجي الدورة

وثائق فتمت مخاطبة سفارتهم لتوفير تذكرة الخروج. من جهتها، قالت رئيسة بعثة منظمة الهجرة الدولية في الكويت إيمان عريقات إنه من ضمن أنشطة المنظمة بالشراكة مع الهيئة العامة للقوى العاملة والأمانة العامة للتخطيط ووزارة الشؤون، تم تنظيم أول دورة تدريبية لتطوير قدرات الكوادر الوطنية الكويتية بشأن العمالة الوافدة إلى أن هناك لجاناً مشتركة بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والخارجية للإسراع في الدورة المستندية بالنسبة للعمالة خاصة أن بعض العمالة في المركز لا يحملون إجازات أو

النزول والاندماج بالمجتمعات المدنية، مبيناً أن نزلاء المركز من العمالة وخاصة المادة 20، مشيراً إلى أن دخولهم إلى المركز يتم إما عبر السفارات أو دخول طوعي ويخصمون للفحص الطبي والكشف الأمني للتأكد من عدم وجود قيد أممي أو قضية جنائية وكذلك يكون الخروج طوعياً بإرادة العامل. وأعلن أن أعداد النزلاء بالمركز يصل إلى 350 نزلياً، مشيراً إلى أن هناك لجاناً مشتركة بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والخارجية للإسراع في الدورة المستندية بالنسبة للعمالة خاصة أن بعض العمالة في المركز لا يحملون إجازات أو

الكويت تسمح لنا بالتواصل مع المسؤولين والإعلام في حين تمنعنا دول أخرى من دخول أراضيها

عبدالله المطوط

أكد نائب المدير العام لحماية القوى العاملة عبدالله المطوط حرصه على تطوير خبرات موظفي مركز إيواء العمالة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وفي تصريح صحفي عقب ختام دورة تدريبية أقامتها المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مساء أمس الأول في مبنى الشيخ صباح الأحمد، قائد العمل الإنساني (بيت الأمم المتحدة) تحت عنوان «تعزيز قدرات موظفي مركز إيواء العمالة الوافدة على إدارة المركز ضمن المعايير الدولية»، أشار المطوط إلى أنه جرت مناقشة آلية دخول العمالة للمركز وسياسة التعامل وبحث إمكانية إعطاء العمالة فرصة للعودة الطوعية والتأهيل للمجتمعات المدنية. وقال إن هناك عدة توصيات خرجت بها الورشة وأهم توصية هي تحديد الخطوط العريضة لمركز الإيواء للعمل بها وآلية عودة